المحاضرة رقم: 02

ب- **الأهداف الاجتماعية**: تبرز الأهداف الاجتماعية للمؤسسة في النقاط التالية:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال مقابل مجهوداتهم؛
- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي، الانتماء الاجتماعي والسياسي؛
- توفير التأمينات والمرافق للعمال (التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...)، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم.

ت- **الأهداف التكنولوجية**: من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا.

4- **تصنيف المؤسسات الاقتصادية**: تأخذ المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال وفقا لجملة من المعايير التي تبيّن تنوع المؤسسات من جهة وإظهار متطلبات التسيير من جهة أخرى. ومن المعايير الأكثر استعمالا في تصنيف المؤسسات الاقتصادية مايلي:

أ- **المعيار القانوني**: تُصنّف المؤسسات وفقا لهذا المعيار إلى مؤسسات خاصة (مؤسسات فردية أوشركات)؛ مؤسسات عمومية (يكون فيها رأس المال مملوكا لمجموعة عمومية ممثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليها، فهي مؤسسات تابعة للقطاع العام "الدولة" وتخضع للتشريعات الخاصة به).

ب- **معيار الحجم**: من أهم الأدوات المعتمد عليها في تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار هو عدد العمال، حيث تختلف تقسيمات المختصين ولعل أبرزها:

- المؤسسات المصغرة من 01 إلى 09 عمال؛ المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 199 عامل؛
- المؤسسات المتوسطة من 200 إلى 499 عامل؛ المؤسسات الكبيرة من 500 عامل فما فوق.

ت- **المعيار الاقتصادي**:

- **القطاع الأول**: يجمع تلك المؤسسات المتخصصة في الزراعة (الفلاحة) بمختلف أنواعها ومنتوجاتها، تربية المواشي بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري.
- **القطاع الثاني**: يتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال مثل الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة.
- **القطاع الثالث**: يتمثل في المؤسسات الخدماتية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات (النقل، السياحة، البنوك، التأمين...).